استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران (1830-1918).

Arab tax continues to dominate the Oran labor tribes- 1830-1918

اسم ولقب المؤلف المرسل: محمد تيرش- Tirech Mohamed صص323- 339
الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه- مختبر الجزائر: تاريخ ومجتمع- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس/البريد الإلكتروني: Sirajmonir618@gmail.com
اسم ولقب المؤلف الثاني: كريم ولدالنبية- Ould NebiaKarim
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر- مدير مختبر الجزائر: تاريخ ومجتمع- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس/البريد الإلكتروني: karimouldennebia@yahoo.fr

تاريخ استقبال المقال: 2019/12/30 تاريخ المراجعة: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/02/22

الملخص: لقد فشل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر في كسب المعركة الديمغرافية ابتداء من سنة 1900، حيث استرجع الجزائريون تفوقهم العددي في الريف ثم المدن، وحينها أصبح يفكر في إدماج ضرائب الجزائريين في نظام جبائي مع السكان الأوروبيين، إنها حقيقة تجسدها الوثائق ولا مجال للحديث عما اصطلح عليه بإصلاحات إدارية وجبائية لتكريس المغالطات التاريخية.

أخذت مسألة جباية الضرائب المحلية أبعادًا خطيرة في الكتابات التاريخية، حيث كتبت أقلام الاستعمار أن المسؤولين المباشرين على جباية الضرائب والغرامات منذ بداية الاحتلال هم "القياد" في إشارة مباشرة إلى فئة من الجزائريين، وظل القايد ومساعديه (الخوجة، العساس، الشاوش، البشاأغا...) حسب كُتاب تاريخ الاستعمار يتحملون لوحدهم مسؤولية ذلك الظلم والفساد الحاصل في الفترة المدروسة (1830-1918)، وهذا ما دفعنا إلى البحث في هذا الغموض التاريخي المقصود والأطروحات الإستعمارية المغرضة، وكأن أطروحات الاستعمار "التاريخية" إيهاما منها، تطرح لنا أن فضل إلغاء الضرائب العربية الذي جاء في شكل إصلاحات هو نتيجة حتمية لمكافأة الجزائريين بعد وقوفهم مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى وأداء ضريبة الدم.

يبدو أن السلطة الاستعمارية زيادة على ذلك، قد أدركت أن التناقض الذي ظلت تتخبط فيه اتجاه الجزائريين قد تم إصلاحه سياسيًا على الأقل بمجرد أنها "أعلنت" من

PDF Creator Trial

جهة واحدة أن الضرائب العربية سوف تلغى من النظام الجبائي العام، وسوف تدمج مع ضرائب البلديات عام 1918، وكان ذلك مجرد دعاية استعمارية بحكم أن الضرائب العربية ظلت سائدة في المناطق العسكرية حتى تاريخ 1948، وكذا مناطق الجنوب إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

إن توحيد النظام الضريبي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة ما اصطلح عليه بإصلاحات "جونار" أو 4 فيفري 1919 كان في حقيقة الأمر مجرد سياسة استعمارية متجددة ودائمة، حتى عندما تم إلغاؤها رسميا في دستور الجزائر عام 1947، القرار لم يطبق في ظل استحالة الحصول على الأغلبية المطلقة ثلثي أعضاء المجلس، نستنتج أن تسلط الاستعمار باستعمال وسيلة الضرائب ظل سائدا طول فترة وجود هذا الأخير وإلى غاية اندلاع الثورة التحريرية عند بداية فترة تاريخية جديدة في الجزائر.

لقد مكنتنا هذه الدراسة من تفهم السياسة الاستعمارية التي استغلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة قبل 1830، فما كان عليها إلا المحافظة على ما كان موجودا ما دام أنها تخدم مصالحها، وعندما حان وقت إلغائها، واستفحل النقاش السياسي عام 1900-1918 حول إدماجها مع النظام الجبائي للضرائب المحلية في البلديات، ظهرت سياسة ما سمي بالإصلاحات بهدف ذر الرماد في عيون الجزائريين حين أصدر الحاكم العام شارل جونار مشروعه الاستعماري الجديد بتاريخ 4 فبراير 1919. إن دارسة الفترة التاريخية 1830-1918 كان كافيا لفهم ما سوف تقبل عليه السلطة الاستعمارية باستمرارها في مغالطة الجزائريين خلال طول ما تبقى من تواجدها في القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الإستعمار، الإدارة، القياد، الدوّار، الجباية، الزكاة، العشور، بني عامر، قبائل.

ABSTRACT: *French colonial settlement in Algeria failed to win the demographic battle, from 1900, as he began to consider integrating Algerians' taxes into a tax system with the European population. It is a reality embodied in the documents, and there is no room to talk about what administrative and fiscal reforms has been termed to perpetuate historical fallacies.The issue of local tax collection took serious dimensions in historical writings, as colonial pens wrote, that the officials in charge of tax collection and fines since the beginning of the occupation are the "leaders" in direct reference to a group of Algerians. Al-Fayed and his subordinates (Al-Khuja, Al-Assas, Al-Shawesh, Al-Basha Agha).According to the history of colonialism, they bear the sole*

PDF Creator Trial

responsibility for the injustice and corruption that occurred during this studied period 1830-1918! This is what prompted us to search in this intended historical ambiguity and disinterested colonial theses and as if the "historic" colonial theses, like one of them, were presented to us: the virtue of the abolition of Arab taxes, which was done in the form of reforms, is the inevitable result of the reward of Algerians after rubbing shoulders with France during the First World War and paying the blood tax

The colonial authority also seems to have realized that the contradiction in which the Algerians were struggling was corrected at least politically as soon as it "declared" on the one hand that Arab taxes will be removed from the general tax system and will be combined with municipal taxes in 1918. Of course, this was only colonial propaganda due to the fact that Arab taxes remained widespread in military areas until 1948, as well as in the southern regions until 'at the start of the liberation revolution.

The unification of the tax system in Algeria after the First World War was the result of what were called the "Jonnart" reforms or February 4, 1919. In fact, it was only a renewed and permanent colonial policy . Even when it was formally abolished in the Algerian constitution in 1947, the decision was not implemented, given the impossibility of obtaining an absolute majority of two thirds of the members of the Council. We conclude that colonial domination using the fiscal method remained widespread throughout the existence of the latter and until the outbreak of the liberation revolution at the start of a historic period New in Algeria

This study allowed us to understand the colonial policy which exploited the social and economic conditions in force before 1830, it therefore had only to preserve what was present, as long as it served its interests. When the time came to abolish it and the political debate of 1900-1918 on its integration into the tax system of local taxes in municipalities intensified, the policy of so-called reforms aimed at throwing ashes in the eyes of Algerians emerged when Governor General Charles Jonnart published his new colonial project on February 4, 1919. It is studied The historical period 1830-1918 was sufficient to understand what the colonial power would accept if it continued to fall into the Algerians during the rest of its existence in the 20th century.

Keywords: Taxes; Colonization; Administration; Leadership; Vertigo; Tax; Zakat ;A'shour; Béni Amer; tribes.

PDF Creator Trial

1- المقدمة: ظهرت مسألة فرض الضرائب العربية من جديد على السكان المحليين مباشرة بعد الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830، حيث حافظت السلطة الاستعمارية على النظام الجبائي السابق في انتظار استحداث نظام ضرائبي جديد، ولعل هذا ما يفسر تسميتها بالضرائب العربية واستمرار وجودها أيضا، لكن لماذا فرضت السلطة الاستعمارية هذا الفعل الجبائي وأقرّته؟ حاولنا طرح مشكلة البحث فيما جاء في الإشكالية التالية: **ما حقيقة استمرار فرض هذه الضرائب العربية بالتركيز على فصائل قبائل عمالة وهران بالرغم من تضارب السياسة الاستعمارية الفرنسية مع سابقتها السلطة العثمانية من جهة، وبعد أن ذاعت سياسة التسلط وتفقير وتفكيك المجتمع القبلي السائد في الفترة المدروسة من جهة اخرى؟ فهل استمرار الضرائب العربية يدخل ضمن استراتيجية السياسة الاستعمارية في تدمير القاعدة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري منذ 1830، حيث واصل السناتوس كونسلت عام 1863 تفكيك ما تبقى من شتات القبائل بعد أن جمّعها ثم جزّأها في الدواوير المختلفة؟** هذا ما سوف نحاول الاجابة عنه من خلال هذا البحث التاريخي، بالاستفادة من العلوم المساعدة للتاريخ (كالعلوم القانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية...).

لقد طرحنا في هذا البحث فرضيات إيجابية وأخرى سلبية منها فرضية الإبقاء على نظام جباية الضرائب العربية لم يكن أبدا في صالح السكان الجزائريين، وطبعا هدفنا كان محاولة تفسير تأخر ظهور نظام جبائي محلي في البلديات أو على الأقل بداية النقاش السياسي حول ضرائب تطبق على الجزائريين والفرنسيين على السواء بالرغم من أننا ندرك جيدا حقيقة المنطق الاستعماري المبني على التمييز، وبعد أن استرجع الجزائريون تفوقهم الديمغرافي في الريف ثم المراكز الاستيطانية، تغيرت نظرة السلطة الاستعمارية، وأصبحت تفكر منذ 1918 في إدماج ضرائب الدواوير داخل النظام الجبائي البلدي.

لعله من المفيد التذكير أن الضرائب العربية ظلت تفرض استثنائيا على الجزائريين فقط دون غيرهم، الصحيح أيضا أن الضرائب الأخرى المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الجزائريين كانت قاسية جدًا، ليس فقط لأنها حطمت الفلاحين وعائلاتهم، بل لأنها كانت وسيلة خطيرة في يد السلطة الاستعمارية باختلاف مشاربها (الجيش،الإدارة، المعمرين)، حيث ظلت الإدارة الاستعمارية تفرض الضرائب بكل أنواعها، وذلك بالرغم من تعاقب الكوارث الطبيعية المتتالية في كامل البلاد الجزائرية.

PDF Creator Trial

لكن الملفت للانتباه في الفترة المدروسة أنه بالرغم من كل ذلك انتصرت بسرعة وجهة النظر التي كانت ترى أن مقدار الضريبة المدفوعة من طرف الجزائريين كان ضعيفا قياسا بثروات البلاد الهائلة.

حاولنا في هذا البحث الاعتماد على منهج البحث التاريخي باعتباره المنهج المناسب لدراسة الماضي التاريخي للحياة اليومية للجزائريين تحت حكم متسلط تمثل في السيطرة المطلقة للجيش والإدارة والمستوطن على السكان الأصليين المغلوبين على أمرهم، لكن بالتركيز المباشر على مناطق الغرب الجزائري على غرار قبائل بني عامر وفصائلها المختلفة كالحجز وأولاد ابراهيم وأولاد سيدي عبدلي (سيدي بلعباس)، وأولاد بن سكران (تلمسان)، ومغراوة وسكان وادي الصباح وبرقش وصوف التل (عين تموشنت)... وغيرهم.

أما عن المصادر والمراجع التي من خلالها حاولنا الاجابة عن الاشكالية، نذكر بدرجة خاصة الوثائق الرسمية للإدارة الاستعمارية التي وضعت تحت تصرفنا كالإحصائيات الرسمية والمنشورات الحكومية، وأيضا الوثائق الأرشيفية المحفوظة سواء في مصلحة أرشيف ولاية وهران أو في فرنسا إلى جانب طبعا الدراسات المتخصصة في موضوع الضرائب خلال العهد الاستعماري.

1- الضرائب كوسيلة من وسائل التسلط الاستعماري: تعد الإدارة المحلية أحد أخطر وسائل التدخل الاستعماري في الحياة اليومية للجزائريين. لقد شرع الجزائريون في دفع الضرائب العربية رسميا منذ عام 1845، بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845 في مادته الثانية، وكانت الضرائب العربية قبل هذا التاريخ تدفع عينًا، ثم أصبحت تدفع نقدًا، وكانت القيادات العربية في نظام الحكم العسكري المسؤولة على عملية الجباية[1]، وإلى جانب الضرائب العربية، يدفع الجزائريون أيضا الضرائب الفرنسية التي تقرها التشريعات الفرنسية على مواطنيها من الفرنسيين؛ فأضافت إلى هذه المعاناة اليومية أعباء إضافية، وقدرت عائدات هذه الضرائب من عام 1851 إلى عام 1866 بـ370.861.553، وبعد صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870 وما رافقه من انتقال القسم الأكبر من السكان إلى المنطقة المدنية، حدث أن الإدارة المدنية قامت بعدة تغييرات مسّت الجهاز الضريبي كله تقريبًا، كما أن الأرقام الرسمية[2] عام 1869 أشارت إلى أن قيمة الضرائب التي دفعها المسلمون تقدر بـ22800000 فرنك فرنسي، أما الأوروبيون فلم يدفعوا سوى

PDF Creator Trial

13800000ف. علمًا أن السلطة السياسية والضرائبية كانت تستغل الشركات الأهلية للاحتياط كوسيلة لمراقبة سكان الأرياف[3] في جميع عمليات دفع الضرائب.

أما موعد جباية الضرائب العربية أو الشرعية كما كانت تسمى أحيانا أخرى، فكان يتم في الأرجح خلال شهر ماي من كل سنة، بأمر من رؤساء المكاتب العربية، رغم أن ضريبة الزكاة كانت موجودة قبل ذلك، نقصد خلال الفترة العثماني، وتتبع نهاية السنة القمرية وليس التقويم الشمسي.

يذكر الباحث فركوس[4]، أنه جاء في أحد التقارير بتاريخ 26 أوت عام 1839 ما يلي: «إن الضرائب كانت قليلة جدا بالنظر إلى عناء مجموع الضرائب المدفوعة من طرف "الأهالي"»[5]، ويذكر نوشي أنها انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840 إلى 5 ملايين فرنك[6] عام 1846. صحيح أن هناك حقيقة لا يختلف فيها اثنين مفادها أن ميزانية الخزينة الاستعمارية كانت تستمد مواردها من جباية ضرائب الجزائريين المغلوبين على أمرهم. يذكر ش. ريشارد: «أن الضريبة التي تستخلصها المكاتب العربية من القبائل كانت تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض... ولكن المردود أو الإنتاج الزراعي لم يكن يساويها. غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين كانوا يتحملون الجزء الأكبر منها[7]».

لقد خيّل للاستعمار في فترة أوج هيمنته، أي النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ بأنه قضى على مقاومة الشعب الجزائري، وراح يستغل الجزائر وشعبها بكل الوسائل، ولم يكتف بتجريد الجزائريين من أراضيهم وطردهم، بل سلط عليهم الضرائب التي كان يمتص من خلالها عرق الفلاحين الضعفاء. ورغم كل ذلك فقد صبر الجزائريون، وقاوموا كل أنواع الأساليب الاستعمارية التي كانت تهدف إلى القضاء على كيانهم ومحوهم من الوجود. وعليه فإن النظام الضرائبي تميز بالثنائية:

*النظام الأول: ويشمل الضرائب التي تعود أصولها إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي.

*النظام الثاني: ويشمل الضرائب الأوروبية التي تقررت في الجزائر بعد الاحتلال، وقد حظيت الضرائب باهتمام كبير على المستوى الرسمي، وهذا ما يفسر اهتمام الباحثين بهذا الموضوع الحاسم في دراسة تطور المجتمع الجزائري.

لعله من المفيد تحديد أهم الضرائب العامة (المباشرة وغير المباشرة) التي كانت تعتمد عليها ميزانية المحلية؛ وبدرجة خاصة البلدية هي:[8]

PDF Creator Trial

1-1- المكوس على الإيجارات التي تقررت منذ 4 نوفمبر 1848 بمرسوم من السلطة التنفيذية، ونُظمت[9] بقرار 15 جوان 1899، أما الضريبة على الملكيات الثابتة فقد بدأ العمل بها بموجب قانون 23 ديسمبر سنة 1884، وابتداء من[10] أول جانفي عام 1892، أصبحت تعود لفائدة الدولة (الخزينة)، وحدد مقدارها بـ3.20% على العائد الصافي. يلاحظ أن عائد الضرائب كله في الزيادة؛ فزيادة ضريبة المهنة كانت 5% ما بين 1880 و1890 بينما كانت زيادة الضريبة العقارية على الملكية الثابتة أكثر اطرادا، وإذا نظرنا إلى المبلغ الذي جبي ما بين 1900 و1914 نجد أنها حققت زيادة قدرها حوالي 50% حسب الدراسة التي استقينا منها هذه الأرقام.[11]

1-2- الضريبة الجمركية (البلديات المطلة على البحر والبلديات الحدودية)، وهي بمثابة المكوس الجمركية الموجودة في فرنسا، وقد أضيف إليها فيما بعد مكس على المواد الغذائية الآتية عن طريق البحر، وجبايته تعود للديوانية أي الجمارك. وهي لا تمس المواد المصنعة وإنما تلحق المواد الاستهلاكية والمحروقات والسوائل مثل: السكر والقهوة والشاي والفلفل والكحول والزيوت المعدنية... وغيرها. علمًا أن الخزينة تأخذ سدس عائد هذه الضريبة لتنفقها على التعليم الابتدائي في البلديات الأوروبية.

1-3- أما ضريبة المهنة التي يعود تاريخها كذلك إلى عام 1830، فأن «عشر» (10/1) هذه الضريبة يذهب إلى ميزانية البلدية، أما ضريبة المهنة الذي كان جزء منها يذهب إلى ميزانية البلدية، فإن جبايتها كانت مماثلة لما كان عليه الحال في فرنسا سواء في شكل ضريبة للدولة أو ضريبة إضافية، وهناك ضرائب إضافية على ضريبة المهنة، وهي تجبى لصالح ميزانية الغرفة التجارية، وقد سمح بهذه الضريبة قانون 19 أفريل 1898.

1-4- المكوس المماثلة، وكان أغلبها يذهب إلى الخزينة. وهي مماثلة للضرائب المباشرة، وعددها ثمانية، خمسة منها فقط يعود دخلها لميزانية الجزائر[12]: وهذا يدل على درجات اختلاف الموجود بين العمالات الجزائرية الثلاثة: قسنطينة والجزائر ووهران:[13]

1-5- الضرائب غير المباشرة. (أغلبها يذهب إلى الخزينة، لكن للبلدية دور حاسم في إحصائها وجمعها).

نذكر أن الضرائب العربية التي كانت تفرض على الدواوير ثم البلديات المختلفة بعد تأسيسها ابتداء من سنة 1866، قد تم إدماجها[14] أخيرا سنة 1918 مع النظام الجبائي بعد عملية توحيد النظام الضريبي، لكن في شمال الجزائر فقط، بينما ظلت تطبق في الجنوب

PDF Creator Trial

الجزائري؛ فهذه الضرائب ومن ضمنها الضرائب العربية كانت تخدم مصلحة الكولون. ذلك أن مّد الطرقات كان يتم حيث توجد مزارع ومؤسسات أوروبية، وقد نهبت الوفود (المفوضات) المالية العربية إلى هذه الظاهرة الخطيرة عدة مرات. وكان مبلغ الضريبة العربية في مطلع القرن العشرين منقسم إلى: 14,4 مليون/ف[15]، ومبلغ الرسوم الجمركية 14,9 مليون/ف، ومبلغ حقوق التسجيل 11,7 مليون، ومبلغ ضريبة الجمركية 11 مليون فرنك[16]، ومبلغ الضريبة العقارية وضريبة المهنة 11,2 مليون/ف، و**مكوس البلديات** 10,1 مليون/ف، وحقوق الكحول 7,2 ملايين/ف، وضريبة التبغ 6 ملايين/ف، وحقوق الطوابع 5,9 ملايين/ف، وهذه كانت أهم الضرائب في الجزائر.

هناك أمر يُلفت انتباه أي باحث عند دراسته لموضوع الضرائب في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، هو أن الإدارة الفرنسية قد أعفت الأوروبيين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بفرنسا. ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب وهي ما زالت تقدم لهم المساعدات المالية.

2- أنواع الضرائب العربية قبل دمجها: لقد حافظت الإدارة الفرنسية على ضرائب النظام العثماني، وهي ما اصطلح عليها بعد سنة 1845 بالضرائب العربية، وتتمثل في جمع الزكاة والعشور من الأراضي الزراعية، وكانت تقدر بعشر المحصول أو 5% منه حسب نظام ضريبة الثروة الحيوانية وضريبة الرؤوس التي طبقت بصفة خاصة في بلاد القبائل، ولم تعف الإدارة الفرنسية سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل رغم فقرهم، واستحدثت ضرائب جديدة حين أنشأت النظام البلدي عام 1866.

2-1- **الحكر:** أو الحكور أي كراء أراضي العزل التي كانت تدفع نقدا، وكانت توجد في عمالة قسنطينة فقط، وتمثل ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأرض العرشية، وهذا النظام كان متبعا في الجزائر خلال العهد العثماني، وقد حافظت عليه الإدارة الفرنسية، وقدرت قيمة الكراء بـ20/ف على "جبدّة" الواحدة على كل 10 هكتارات مزروعة. وربما «أقل في المناطق الأكثر فقرًا، لأننا وجدنا من يقدرها بـ10/ف فقط[17]».

2-2- **العشور:** (ضريبة الحبوب)، تحدد على حساب وحدة السقات (السقة)، الجابدات (الجبدة) أو الزويجات (الزويجة)، ومساحة كل سقة تقدر بحوالي 12 هكتارًا. ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 ف.ف، وفي بعض المناطق تؤخذ عينًا، وكانت تتحكم فيها عدّة عوامل مثل: نوعية الأرض المزروعة، وكمية المحصول، وطبيعة المناخ السائد، بل حتى

PDF Creator Trial

الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة مثل الجفاف والجراد، وكانت تجمع هذه الضريبة بعد نهاية عملية الحصاد في نهاية شهر ماي وبداية جوان من كل سنة. نلاحظ أنه بالرغم من تعرض الجزائر لكوارث طول مدّة خمس سنوات متتالية 1845-1850، إلى نكبات طبيعية خطيرة جدًا، نتيجة الجفاف وموجات البرد القارص بل حتى الجراد زاد من تفاقم الوضع، وقلت الحبوب فارتفعت أسعارها، ورغم كل ذلك فرضت على الفلاحين الجزائريين مبالغ كبيرة من الضرائب العربية (بدرجة خاصة العشور).

2-3- **الزكاة**: وهي ضريبة الأنعام بالقيمة المفروضة عليها. علمًا أن الإدارة الفرنسية هي التي كانت تحدد هذه القيّم المالية كل سنة، وهو أمر محير فعلا، وهذا حسب سوق الماشية نشاهده في الجدول رقم1 أسفله حيث اخترنا فصيلة أولاد العبدلي المتواجد بين الحدود الادارية لدائرتي سيدي بلعباس وتلمسان، والملفت للانتباه هو أن هذه الضرائب فرضت على الجزائريين فيما ذكره المؤرخ تروسال (**TROUSSEL**) بالرغم من أن سنة 1868 هي سنة معروفة من سنوات المجاعة الكبرى (1867-1869).

*الخروف الواحد من 0،10 إلى 0،20 / فرنك فرنسي[18].

*البقرة الواحدة من 3 إلى 4 /ف.

*المعزة الواحدة من 0.15 إلى 0.25/ف.

*الجمل الواحد من 3 إلى 4/ف.

أما المؤرخ الفرنسي دوبي (**DUPUY**)[19] فقد حددها على النحو التالي:

*الإبل: أربعة فرنكات للراس الواحد.

*البقر: ثلاثة فرنكات للراس الواحد.

*الغنم: 0,20 فرنكات للراس الواحد.

*الماعز: 0,25 فرنكات للراس الواحد.

السنة	عدد الخيّم	مجموع سكان الدوار	قيمة الضرائب العربية	
1867	262	1410نسمة	ضريبة الزكاة : 6080 ف ضريبة العشور : 5492 ف	- 588 ف
1868	189	1139نسمة	ضريبة الزكاة : 4450 ف ضريبة العشور : 5066ف	- 616 ف

PDF Creator Trial

الجدول رقم 1: ضريبة الزكاة والعشور في دوار أولاد سيدي العبدلي[20] (قبائل بني عامر)

كانت الزكاة مقررة في كل العمالات وحسب ما كان سائدا في قسنطينة سنة 1858، فقد تم تحددها بسعر موحد لكل العمالات في تلك السنة، والملفت للانتباه أن هذه الضريبة التي لها علاقة مباشرة بفقه الشريعة الإسلامية، كانت رغم ذلك الإدارة الاستعمارية هي التي تحددها!

أما الخيل فمعفاة من الضريبة لتشجيع تربيتها لأن جيش احتلال يحتاجها! وكذلك الحمير، لأنها لا تمثل ربحًا، ورغم هذه الإعفاءات فإن دخل الزكاة يفوق دخل العشر كما نلاحظ أن دخل الزكاة يزيد بنسبة مطردة، وذلك تمشيا مع زيادة الماشية[21].

2-4- **اللزمة:** وهي آخر ما فرض من ضرائب عربية في تلك الفترة، وفي العمالات الثلاث وعند بعض القبائل في جنوب المقاطعات الأخرى. وهذه الضريبة التي لا توجد لها أسس دائمة[22]، والتي تتغير من قبيلة إلى أخرى كانت تدفع بأشكال ثلاثة هي: **اللزمة القارة أوالثابتة، لزمة البيوت** (Lezma de feux)، و**لزمة النخيل**. وكانت ضريبة اللزمة هذه مقسمة على الشكل التالي:

أ- ضريبة اللزمة في الجنوب الغربي للجزائر: هي عبارة عن ضريبة جماعية، تدفعها كل قبيلة من الرحل، وقد بلغت قيمتها عام 1886 مقدار 619.000 فرنك، وهذا المبلغ لم يتغير كثيرا؛ ففي عام 1890 نجد نفس المبلغ المذكور، وكان هذا المبلغ قبل 1886 يصل إلى 528.000/ ف.

ب- اللزمة على النخيل: هي تمس المثمر منه فقط، وتقدر بعدد الأشجار ونوعها، وينقسم النخيل الذي تمسه الضريبة إلى ستة أنواع، وهذه الأنواع تلحقها ضرائب ثابتة تقدر بـ25 سنتيم، و28 و30 و35 و40 و50 سنتيم، ويبلغ دخل هذه اللزمة الإجمالي السنوي حوالي 600.000 /ف.

ج- اللزمة في بعض مناطق عمالة قسنطينة: هذه الضريبة ذات أهمية بالغة، حيث بلغ دخلها السنوي حوالي 207.000 فرنك، وكان عدد المواقد[23] التي لحقتها الضريبة عام 1883 حوالي8617 موقد، وفي عام 1890 كان هذا العدد: 9418. وأربعة أخماس (4/5) هذه المواقد يدفع 22,50 فرنك، والخمس الباقي يدفع 20 فرنك، وحوالي 20 دوارا كان يدفع اللزمة في أقصى الجنوب[24]. المقصود بالمواقد هو طبعًا المنازل بالتعبير الضريبي الفرنسي، والمناطق التي كانت تطبق فيها هذه الضريبة هي ما كان يطلق عليها في ذلك الوقت بالقبائل الصغرى.

PDF Creator Trial

د- اللزمة في بعض مناطق عمالة الجزائر: ظهرت عام 1858، والراشدون هم الذين يدفعون الضريبة، وينقسمون إلى ستة فئات:

- الفئة الأولى: 100 فرنك على دخل يبلغ 2400/ ف.
- الفئة الثانية: 50 فرنك على دخل بين 1600 و2000 / ف.
- الفئة الثالثة: 30 فرنك على دخل بين 900 و1600 / ف.
- الفئة الرابعة: 15 فرنك على دخل بين 400 و900 / ف.
- الفئة الخامسة: 10 فرنكات على دخل بين 200 و400 / ف.
- الفئة السادسة: 5 فرنكات على دخل بين 0 و200 / ف.

2-5- أما **العسّة** فهي عبارة عن ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء، وألغيت حوالي سنة 1858م[25].

2-6- كما كانت هناك ضرائب إستثنائية وهي الضرائب المرتبطة مباشرة بقانون الأهالي[26]، التي أقرها مرسوم 13 جويلية 1874، والتي عرفت بضريبة الملكية الأهلية، وحددت قيمتها بسنتيمين في الفرنك الواحد من المدخول الإجمالي للفرد، ويمكن أن نضيف إلى كل هذه الضرائب العربية، ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى[27]، والتي فرضها المارشال راندون بتاريخ 18جوان 1858م[28].

تقدر هذه الضرائب حسب عناصر الثروة المعتبرة في هذه الجهات مثل الزيتون والتين والبقر والخيل والبغال والحمير والغنم والماعز[29]، والنوعان الأولان أنشئا عام 1886 بمرسوم من الحاكم العام، وكان دخل هذه اللزمة سنة 1886ما يعادل 854.075 ف أي أنها زادت عن عام 1883 بـ38,000 فرنك، وفي عام 1890 أي العام الرابع من تطبيق السعر الجديد للزمة بلغ دخلها 979,680 فرنك، أي أنها سجلت زيادة قدرها 125.605 فرنك ما يعادل 14%، وقد دفعت الفئتان الأوليتان من هذه الزيادة مقدار 151.850 فرنك بمعنى أن كل زيادة وقعت على كاهل الفئتين الأوليتين، وقد زاد عدد دافعي اللزمة، ففي سنة 1883 بلغ 18000 فارتفع إلى 88000 عام 1890[30]، ونصيب كل راشد هو 11 فرنك، أي حوالي 250/ف لكل ساكن. واللزمة تجمع تحتها كل أنواع الضرائب الإضافية الأخرى[31] باستثناء الضريبة على تأسيس ملكية خاصة[32]، وفيما يلي[33] نسب ميزانية عمالة وهران في سنوات 1882-1886.

	% في ميزانية الدولة الاستعمارية	ميزانية عمالة وهران

PDF Creator Trial

في الجزائر (قبل تحديد مناطق الجنوب عام 1900)		(بالمليون فرنك)
1882	%15.68	65.39
1883	% 17.20	68.18
1884	% 17.23	67.22
1885	% 18.42	63.78
1886	% 19.12	62.03

الجدول رقم 2 : نسبة الضرائب العربية في الميزانية العادية لعمالة وهران

السنة	الزكاة	العشر	الحكر	اللزمة	المجموع [34]
1890	**7**	8	1.3	**3**	19.3
1895	**6**	7	1.4	**3**	17.4
1900	**7**	6	1.2	**3**	17.2

الجدول رقم 3 : تطور الضرائب العربية بين 1890 و1900.*(الوحدة بالمليون سنتيم فرنسي)

3- مقاربة بين الضرائب العربية في العمالات الثلاثة: نلاحظ أن كل الضرائب مرت بحد أقصى[35] عام 1890، ويجب أن نضيف مقدار 15 مليون بعد عام 1905، حتى نحصل على نتيجة صحيحة، وهذا يمثل الضريبة في الجنوب، ونجد أن متوسط العائد السنوي كان حوالي 17 مليون سواء بين 1890 و1900، وبين 1910 و1911م[36]، ونجد أن الضريبة تناقصت من 5,32 في سنة 1890 إلى 3,17 لكل ساكن في عام 1911، وتعلل الأبحاث هذا الانخفاض بتناقص عدد المحاريث بفضل استعمال آلات الحرث الحديثة، وكذلك بمرض الماشية.

3-1- لقد بلغ مجموع ما دفعه الجزائريون من ضرائب ما بين 1851- 1866 ما قدر بـ370.861.553 ف.ف[37]، ليصل سنة 1870 إلى ما قدر بـ22 مليون ف، منها 14 مليون ف. ضريبة عربية، وانتقلت سنوات 1885-1890 إلى 41 مليون ف منها 19 مليون فرنك فرنسي ضريبة عربية[38]، كما بلغ عدد الذين يدفعون الضريبة في عام 1911م 5.005.000 نسمة منهم 4.259.000 جزائري و746.000 أوروبي[39]؛ فهذه الضرائب ومن ضمنها الضرائب العربية تخدم مصلحة الكولون. ذلك أن مّد الطرقات كان يتم حيث توجد مزارع ومؤسسات أوروبية، وقد نهبت الوفود المالية العربية إلى هذه الظاهرة الخطيرة عدة مرات، وكان مبلغ الضريبة العربية سنة 1911 منقسم إلى: 14,4 مليون/ف، ومبلغ الرسوم الجمركية 14,9

PDF Creator Trial

مليون/ف، ومبلغ حقوق التسجيل 11,7 مليون، ومبلغ ضريبة الجمركية 11 مليون فرنك، ومبلغ الضريبة العقارية وضريبة المهنة 11,2 مليون/ف، و**مكوس البلديات** 10,1 مليون/ف، وحقوق الكحول 7,2 ملايين/ف، وضريبة التبغ 6 ملايين/ف، وحقوق الطوابع 5,9 ملايين/ف.[40]

2-3- نلاحظ أن ضريبة العشر كانت موجودة في العمالات الثلاث مع بعض الميزات الخاصة بكل عمالة؛ فالزكاة توجد في العمالات الثلاث، أما اللزمة فتوجد في عمالتي الجزائر وقسنطينة، وذلك في نواحي معينة[41]. وضريبة الحكر لم تكن مُرسمة إلا في عمالة قسنطينة، وهي ضريبة العشر التي كان يدفعها من ينتفع بأرض العرش.[42]

3-3- الحكر في عمالة قسنطينة، ولم تكن تؤخذ على الحق العيني الإجمالي، ولكن على آلة الحرث ونوعها بل الحيوان الذي يستعمل في الحرث؛ فالمحراث الذي يقوده الحمار يعد بنصف محراث، والمحراث الذي لا يحرث إلا ربع المساحة المتوسطة، وهي بين عشرة هكتارات وإثني عشرة هكتارًا[43]، لا يؤخذ عليه إلا ربع العشر المقرر. و«حتى سنة 1887 فإن ضريبة العشر كانت تخص الحبوب فقط، وابتداء من أول جانفي 1881 أصبحت تخص مزروعات أخرى مثل الذرة والفول، وكذلك الدخان والعنب والزيتون، وخضر البساتين[44]». وقاعدة جباية ضريبة هذه الموارد مماثلة للتي هي مطبقة على القمح والشعير؛ فلها كقاعدة عدد الهكتارات المحروثة أو المغروسة ونوع المحصول، والخماس يعتبر كالذي يستعمل أرضا لأوروبي متغيب عنها؛ فتمسه ضريبة العشر، ومبلغ ضريبة **العشر** كان خمسة وعشرون فرنك على المحراث، وتدفع الضريبة نقدًا؛ وذلك بالنظر إلى سعر القنطار من القمح أو الشعير، وإدارة الحاكم العام هي التي كانت تحدد هذا السعر. كانت المراسلات الإدارية تتهاطل كالأمطار الطوفانية على مكتب رئيس عمالة وهران يطلب فيها رؤساء البلديات التدعيم المالي "لإغاثة المحتاجين"[45]، ومن مؤشرات الفقر الذي أثقل كاهل الجزائريين عدم قدرتهم على دفع الضرائب، حيث اشتكى القياد من رفض "الأهالي" دفع مستحقاتهم[46]. أما مبلغ ضريبة الحكر فكان عشرون فرنك في البلديات المختلطة، أما في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة فلم تكن موجودة.[47]

4-3- أما العشر في عمالة وهران، كان على المزروعات دون الحبوب، وتؤخذ عليها الضريبة بصفة منتظمة، وقد نظمت بمرسوم الحاكم العام الصادر في 20 سبتمبر 1886، والعشر

PDF Creator Trial

الذي يؤخذ عليها يسمى «العشر المكمل»، ولم يكن المحراث هو القاعدة الوحيدة للجباية، بل يؤخذ بعين الاعتبار نوعية المحصول إذا كان جيّدًا أو متوسطًا أورديئًا.[48]

3-5- أما العشر في عمالة الجزائر كان نظامًا يشبه الذي كان مطبقًا في عمالة وهران، مع بعض الخصائص مثل تقدير كمية القمح والشعير التي تؤخذ عليها الضريبة قبل الحصاد، وهذه النسبة المقدرة هي ثلثان للشعير وثلث للقمح، ويظهر أن مبلغ الضريبة مخفض في عمالة الجزائر مما كان عليه في **عمالة وهران** حيث قدر بـ66 فرنك للمحراث الذي حرث عشرة هكتارات وكان المحصول جيدًا، بينما في عمالة وهران بلغ 88 ف للمحراث بنفس الشروط.[49]

3-6- هناك من الأوروبيين من كان يرى بأن ما يأخذه القياد يساوي ضعف ما يتم جمعه فعلاً[50]، وأنه يمكن الاستغناء عن هؤلاء الجباة، وحينئذ يمكن مضاعفة الضرائب العربية[51]. وهذا القول يدل على أن الأوروبيين كانوا يريدون أن تكون الضرائب خالصة لهم. وأن تخدم مصلحتهم، وأن لا يشاركهم أحد حتى ولو كان من الجباة، ويدل كذلك أن مطالب الكولون بإلغاء نظام القيادية والمكاتب العربية لم يكن حبًا في الجزائريين.

العمالة	ع/ وهران	ع/ الجزائر	ع/قسنطينة
المناطق المدنية 1845-1899	زكاة العشور ✗ اللزمة الثابتة ✗ ✗ ✗	زكاة العشور ✗ لزمة بلاد القبائل ✗ ✗ ✗	زكاة عشور الحكر ✗ اللزمة الثابتة لزمة البيوت لزمة النخيل
المناطق العسكرية 1845-1899	الزكاة العشور ✗ اللزمة الثابتة ✗	زكاة العشور ✗ اللزمة الثابتة لزمة النخيل	زكاة العشور الحكر اللزمة الثابتة لزمة النخيل

الجدول رقم 4: القائمة الاسمية للضرائب العربية في عمالة وهران مقارنة بالعمالات الأخرى.

لعله من المفيد التساؤل هنا، هل يمكن اعتبار عدم تسديد الجزائريين للضرائب البلدية تمردًا عن الإدارة المحلية أم هو عجزًا في حدّ ذاته؟ على كل حال الوثائق الأرشيفية

PDF Creator Trial

للإدارة الفرنسية المحلية الاستعمارية تجعلنا نميل إلى الطرح الثاني، ومن ذلك قضية رئيس جماعة دوّار أولاد بن علّو في بلدية فرندة المختلطة بمنطقة تيارت، أين سجلت التقارير تلك المشادات الكلامية بين رئيس الجماعة وعضو اللجنة البلدية ضد الكوميس الذي أحضر إلى الدوار حراس الغابة، وطلب منهم إلقاء القبض على المدعو محمد دلاي الذي يبدو حسب رئيس جماعة الدوّار أنه خمّاس فقير جدًا، وكل ما في الأمر أنه عجز على تسديد الضريبة البلدية[52]، غير أن ذلك بالنسبة لإدارة الاستعمارية تمردًا وتحديًا للسلطة، ولا يمكن التسامح معه، خوفًا من أن يتحول أمره إلى مثال يقتدى به[53].

ومن جهة أخرى يبدو أن الأوروبيين قد أدركوا ذلك التناقض الذي كانت تتخبط فيه الإدارة المحلية الاستعمارية اتجاه الجزائريين، وحاولوا استغلاله سياسيًا على الأقل، بالنسبة لهم لا يوجد فرق بين فئات «الأهالي»؛ فقد عارضوا مسألة التمييز القانوني بين فئتين من الجزائريين، فئة تطبق عليها إجراءات قانون الأهالي من عقوبات وغرامات[54]، وخاصة الضرائب العربية، وفئة محظوظة تتمتع بحقوق نسبية في الإعفاء من كل ما ذكرناه بل تتمتع كذلك بالحقوق السياسية، لا لشيء إلا لأنها تتمتع بحقوق الجنسية الفرنسية وحقوق أخرى أقل أهمية، بالنسبة لهم: «الجنس العربي جنس واحد، الفقير والغني يتميزان بنفس التفكير ونفس العقلية، لهذا يجب تطبيق القانون على الفئتين دون أي تمييز»[55].

3-7- تسلط الإدارة الاستعمارية في موضوع الضرائب العربية خلال الفترة التاريخية (1830-1918) المدروسة أو على الأقل عشرين سنة نجد أن الدخل العام لسنة 1889 بلغ 161,216 فرنك، ويلاحظ بأن الضرائب الإضافية زادت منذ 1886 زيادة تقدر بـ21 ف إلى 22 ف سنة 1889، وارتفع الدخل العام للضرائب الإضافية إلى 3,453,961 ف، وهذا المقدار كان يلحق بضرائب الدولة التي بلغ دخلها في نفس السنة 16115216 ف، ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيّم المتعارف عليها في ذلك الوقت، أنه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور سنة 1918 وفرض ضريبة موحدة على الأوروبيين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 9 مليون فرنك إلى 2.5 مليون فرنك سنويًا، هذا يعطي تكاليف نهائية يتحملها الجزائريون بمقدار 19,509,177 ف، وكان هذا يمثل حوالي ستة فرنكات لكل ساكن إذا أخذنا بعين الاعتبار إحصائيات 1896، التي حددت عدد السكان الجزائريين بـ3.181.098 ساكن.

PDF Creator Trial

الخاتمة: وجود هذه الضرائب أثناء الحكم العثماني كزكاة مسألة شرعية وأمر منطقي، لكن بعد حلول سلطة أجنبية في البلاد يعفى السكان "شرعا" من دفع هذه الضريبة إذا طبقنا نفس المنطق! إن هذا الدخل العام للضريبة العربية كان دخلا مربحا للإدارة الاستعمارية، كان هذا الربح ينقسم إلى عدة أقسام. جزء منه يقرب العشر كان يقتسمه القياد الجباة الأوائل للضرائب في نظام القيادية قبل 1866. ثم الباقي يُقسم بين الدولة والعمالات، أما دخل الضرائب الإضافية فيذهب للبلديات والمستشفيات وغيرها من المنشات الاجتماعية كالمدارس الابتدائية لكن لصالح المجتمع الأوروبي بالدرجة الأولى.

إن فشل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر في كسب المعركة الديمغرافية ابتداء من سنة 1900، يعتبر أيضا سببا مباشرا في تحول الإدارة الاستعمارية إلى فكرة محاولة إلغاء الضرائب العربية أو على الأقل إدماجها مع النظام الجبائي داخل البلديات الذي كان تحت سيطرة الأوروبيين، وحينها أصبح الاستعمار يفكر في إدماج ضرائب الجزائريين في نظام جبائي مع السكان الأوروبيين؛ فلا مجال للحديث عما اصطلح عليه بإصلاحات إدارية وجبائية لتكريس المغالطات التاريخية.

لقد حمل النواب الأوروبيون كعادتهم في المجالس العامة المسؤولية على الإدارة، وظلوا يرددون أن الفوضى حسب تعبيرهم سببها تلك الإصلاحات الخطيرة وعدم استيعاب الإداريين لحقيقة أن ما كانوا يسمونهم بالأهالي لا يستحقون أي تنازل من قبل فرنسا المنتصرة!، ونستنتج من ذلك أن هدف الأوروبيين والسلطة الاستعمارية بصفة عامة كان إبقاء كل الجزائريين دون استثناء في حالة إخضاع عام ودائم، وبالرغم من أن الضرائب العربية التي أصبحت بعد أربعين سنة من الاحتلال تفرض على دواوير البلديات، وأدمجت سنة 1918 إثر توحيد النظام الضريبي بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة ما اصطلح عليه بإصلاحات "جونار" أو 4 فيفري 1919، وهي في حقيقة الأمر مجرد سياسة استعمارية وذر للرماد على العيون، لكن علينا أن نصحح المغالطة، ونؤكد هنا أن هذا الإجراء ساد في الجزء الأكبر من شمال الجزائر فقط، ونستثني منه مناطق الجنوب إلى غاية 1948، وإذا علمنا أن القانون الأساسي للجزائر لم يطبق أصلا بسبب استحالة الحصول على الأغلبية المطلقة، ونستنتج أن تسلط الاستعمار باستعمال وسيلة الضرائب ظل سائدا طول فترة وجود هذا الأخير وإلى غاية اندلاع الثورة التحريرية وبداية فترة تاريخية جديدة في الجزائر.

الهوامش:

PDF Creator Trial

1- ولدالنبية كريم، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية- عمالة وهران- 1866-1947، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ- كلية الآداب- 2006-2007 - جامعة جيلا لي ليابس، سيدي بلعباس- ص453.

2-Archives Aix en Provence- A.N.O.M/Aix, série F80/1681,Fiche statistique 1869.----3- AGERON, Les Algériens Musulmans, T2. Chap. Instruments d'Intervention ADM: SIP.pp861-871.

4- فركوس صالح، النظام الجبائي في العهد الاستعماري بالقطر الجزائري في ضوء مقاطعة قسنطينة، 1837-1871» مجلة الحوار الفكري، العدد 4، نوفمبر2002، ص40.

5- NOUSCHI (André) :Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919 ;Essai d'histoire économique et sociale, Tunis,1961, p. 179.
6 - Ibid ,p. 195 .-----7 - Id, 294-295.

8- ولد النبية كريم- تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، دار النشر كنوز الحكمة- الجزائر، 2019.

9 - SOLARI (Henri) : Le budget des communes de l'Algérie du nord, sl, 1937. p 58.

10- رزاقي عبد الرحمن، الضرائب في الجزائر ما بين 1871 - 1914 » مجلة الباحث، مجلة تاريخية دورية، العدد4، نوفمبر1986، ص85.----11- ولدالنبية كريم، رسالة دكتوراه- مرجع سابق- صص147-173.----12- رزاقي، مرجع سابق، صص86- 90.----13- المرجع نفسه، صص86- 90.---- 14- الضرائب العربية ظلت تطبق على الجزائريين إلى غاية 1948،تاريخ إلغائها من مناطق الجنوب.

15 Annuaire Statistique de l'Algérie,A.S.A. Direction générale des Finances, Services statistiques générale. Année 1926.----16- Ibid.----17- SOLARI ,Op-Cit,p 58.
18- TROUSSEL (Lucien) :Les Impôts Arabes en Algérie, leurs suppression, leur remplacement, éd-B-jourdan, Alger, 1922, p 60.
19-DUPUY (A-H) : Les impôts indigènes en Algérie,(Thèse à l'univ. de Montpellier) Alger,1910, p.78.-----
20- Archives Communale Bensekrane /Tlemcen. Rap du Bureau Arabe/tribut des Ouled-Sidi-El-Abdelli.-----
21-A.S.A , année 1914, p.7.-----22-SOLARI : Op-cit p 114.

23- ولدالنبية كريم، كتاب تاريخ الادارة ،مرجع سابق، ص160.

24-DUPUY, op., cit., p 74.----25-Ibid., p 57.

26- ولدالنبية كريم، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية محكمة تصدرها جامعة الوادي،العدد 2، ديسمبر2011. صص60-72

27-FLAMM (J) : Etude sur la décentralisation de l'administration générale,1881.p 34.

28- نفسه، ص67.----29- رزاقي، المرجع نفسه، ص 85.

30-A.S.A,, Op-Cit, p 25.

31- المناطق التي كانت مطبقة فيها هذه الضريبة هي ما كان يطلق عليها في ذلك الوقت كذلك بالقبائل الكبرى.-----32- رزاقي، مرجع سابق، ص86.

33-A.S.A, op-cit,1914, p 7.----34-Ibid,, p 8.
35-Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, présenté G.G .A ,Alger, E.S.G.A, Alger, année 1890, p 51.----36-TROUSSEL (L) : Op-cit .p 165.

37- رزاقي، مرجع سابق، ص88.----38- ولدالنبية كريم، مرجع سابق، ص164.

39-A.S.A, op-cit,1911, p 9.----40- E.S.G.A, Alger, année 1907, p 101.----41- TROUSSEL (L) : Op-cit .p 165.-----42-Ibid, p 140.-----43-Id.----44- SOLARI ,Op-Cit, p 108.

45- ولدالنبية كريم، تاريخ الادارة الاستعمارية، ص132.----46- المرجع نفسه، ص107.

47-Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, présenté G.G .A ,Alger, E.S.G.A, Alger, année 1918, p 143.----48-Archives de la Wilaya d'Oran.AWO – Affaires Musulmanes S/Série I –Communes-Mixtes,I 15-Dossier 4479.-----49-Historique des rapports hebdomadaires.

50- رزاقي، مرجع سابق، ص43.----- 51- المرجع نفسه.

52- AWO- C/Mixte de Frenda- Rapport n° 3562 du 24 avr 1935.
53-Ibid.----54-ANOM-Aix- 13000-Série H8/117.----55-Ibid, rapport, 22 juillet 1921.

PDF Creator Trial